وان استحق مصروع نقض صرحه مطلقا ولو بالحضرة كن
النقد كبيوع من مسكوك وبان ان طال والاصح وهل انثرا
ضمنا اي فيجب الارش فورد في المبيع وغيره كاحتقنه والمسه
والمستحق الزام مصطرق كبيع الفضول لم يعلم التحري
والاظهر دخول على جاز ممنوع وجاز بيع محلى باحد
النقدين ان اسبك وتعسر فرزها وهو مراد الاصل بالتعذر
وحل من الجانبين وشرطا ان بيع بصنفها كرها
تلك الجزع فاقل وهل يغتفر وزنها او قيمتها وصححوا
به كما في حتة وبيضه بت والكتيبة بقوني عسر فرزها عما
اشتراها خرج بتي منها والا لم يشترطا ما ذكر فالم تقرض
الشرط جرى على البيع والصرف وان على بهما جاز
باحدهما ان لم نوجد على الثلث كما قال ابن حبيب وجاز
على مثله مزابنة ولا يشترط معرفة كيلها فليس من
الجزاف المنهي عنه لاكتفائه في الحوت بما ألفهما تشبهت
المحاقة بالمواطاة فقالت كسنة قائل نتوصل بهما
عددا وقفة في مثلها واحدا بوجد بعضا البدل ولم يرد
تفاضلهما على السدس وفي الحرتي وعين اشترطا ال
السكة والجادها وفي حتة النزاع في اشتراطا الا تحادو
وتكلم الحرتي نفسه بما يفيد ان المدار على التواطؤ با
بالعدة وليعلم ان اشتراط المبادلة فيها خلاف كما في حتي

الجزاف

المبادلة

فرع

فرع من بعض الفضول جواز الوبال بالانصاف على ما هو
الان لكن تقدمه البناوني وسمعنا من الاشياخ الافتاء
في ذلك بقول الضرورة فيرمرة والشافعية يقولون في
ذا لك بجزئية الهبة ويرجا اخذ وانلوسا قليلة بنا على
انها عوض تيسيرا على المذاهب السابقة في موفق ما
فليتطر وغيرت بحص الفضل من جانب لانه بحص عوض
لاجود ان من اجانبي كبدل اجود انا اوسكة بودي
اعظم وزنا لحروجه للمكايسة وكواصلة اجود وادني
متوسط والربح الفاجودة السكة والصياغة في المواطلة
فلا يشترطا بدور الفضل بهما خلافا للاصل وجاز بيع
المغشوش بمثله ولو لم يتساويا على ظاهر كلا سهم
وخالص واوفى عروض الاثلث لا يومن فيكره وفسخ ما
يتبين فان تعذر وهو الارجح في تفسير الفوات في الاصل
والربح مما في الاصل وجوب المصوغ بالنقد غلب نقده
عمد لا يفسخ كمهر لبني على الاظهر وفسخ الحر وندب
بالباقي والاصح لمالك المغشوش به خلافا
لقول الحرتي في قول الاصل وتصدق بما غش اذ هو واجب
وجاز قضاء عن باتصل صفة الا لشرط او عرف فيحرم لانه
دين لا تطوع بما حسه القضاء وفيه عب باتحاد النوع او خلافه

فه

Copyright © King Saud University